دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

قطبان ورئيسان!

إن صح كلام المحلل الانتخابي عبدالرزاق الشايجي والذي نص على أن هناك قطبين اعتزلا العمل السياسي اتفقا على دعم مرشح بالدائرة الثانية لرئاسة مجلس الأمة في مواجهة قطب نيابي معارض، إن صح هذا الكلام، فالأمر ستكون له أبعاد خطيرة على الكويت بأكملها خلال المرحلة المقبلة.
وما يدور في الدواوين هو أن المرشح في الثانية إعلامي ونائب سابق مخضرم وان القطبين من أفراد الأسرة الحاكمة.. ومع الأسف هذا الأمر له أبعاد خطيرة عنوانها التأزيم والدخول بالبلاد في نفق جديد مظلم.
وما يعنيه كلام الشايجي هو أن أمر المرشحين في الانتخابات المقبلة انتهى، رغم أن الانتخابات لم تبدأ ولم يبدأ حتى تلقي طلبات الترشيح، لكن الواضح أن العدة أعدت وان الدعم لمرشحين بأنفسهم لدخول البرلمان قد انتهى وتم تحديد من سيتم دعمه ليكون في المجلس المقبل.
ترى ما المقصود من التدخل في انتخابات مجلس الأمة وانتخابات الرئيس؟ من المستفيد من هذا التدخل.. هل هو رئيس الوزراء الجديد الشيخ جابر المبارك؟ أم هو تدخل بقصد إفشال جابر المبارك وحكومته؟ ولماذا الصراع على رئاسة المجلس من أفراد ليس لهم علاقة بهذا الأمر؟!
وفي النهاية نقول إن إرادة الشعب حتما ستنتصر ولن تفلح بإذن الله مساعيكم غير الحميدة.. وإذا الشعب يوما أراد الحياة، فلابد أن يستجيب القدر.. نقولها ونكررها.. والشعب الكويتي شعب واع ولن تنطلي عليه مثل هذه الأفعال الصبيانية.

وجهة نظر

malharfi@hotmail.com
د. محمد علي الهرفي

الترابي وإسقاط النظام!

يبدو أن د. حسن الترابي رئيس حزب المؤتمر الشعبي المعارض في السودان أراد أن يستثمر فرصة الربيع العربي فأعلن عن نيته إسقاط نظام الرئيس عمر البشير وأنه سيتحالف مع قوى المعارضة الأخرى (الإجماع الوطني) ليحقق أهدافه بصورة سريعة لأن المسألة غير قابلة للانتظار حسب زعمه، وقد وصف د.الترابي نظام البشير بالفاسد والكريه، وأضاف أن الخروج عليه فريضة عاجلة على كل السودانيين، لكنه ـ بحمد الله ـ لم يقل: إن هذه الفريضة مثل الصلاة أو الصيام أو حتى الجهاد، وهذا يحسب له وفقه الله.
لست سودانيا ـ لكني أحب السودان وأهلها ـ كما أنني لست مع أي نظام يستمر رئيسه حاكما مدى الحياة، ولا يخضع للمساءلة والمحاسبة بشكل دقيق، وأعتقد أن النظام السوداني بحاجة ماسة وسريعة إلى إحداث تغييرات جذرية لإصلاح أوضاع السودان الداخلية وعلاقاتها الخارجية ومواجهة الأخطار التي تحدق بها خاصة بعد انفصال الجنوب عنه وتغلغل القوى الخارجية والصليبية في دولة الجنوب وتأثيرها بالتالي على الشمال، هذا كله ما اعتقده لكنني في الوقت نفسه أعتقد أن د.الترابي آخر من يمكنه القيام بذلك فتاريخه الطويل يثبت أنه كان يعمل من أجل ذاته ومصالحه وأن كثيرا مما أصاب السودان كان له ضلع فيه.
د. الترابي عمل مع البشير جنبا إلى جنب، بل إن كثيرا من السودانيين كانوا يرون أن الترابي كان هو الحاكم الفعلي للسودان من خلال عمله رئيسا للمجلس الوطني (البرلمان)، لكن طموح الترابي المتزايد جعله يدخل في صراع مع البشير منذ عام 1998م، كما جعله يبدأ حملة تأليب على البشير في كل أنحاء السودان مما جعل الرئيس البشير يحل البرلمان عام 1999 ويقصي د.الترابي بصورة نهائية، لكن د.الترابي وقع مذكرة تفاهم مع زعيم الحركة الشعبية (جون قرنق) عدو السودان الأول آنذاك لكي يتعاون الجانبان ضد الحكومة السودانية وإذا عرفنا أن د.الترابي كان يدعو السودانيين لجهاد الجنوبيين باعتبارهم كفارا، وعرفنا الأعداد الكبيرة من شباب السودان الذين قتلوا في هذه المعارك (المقدسة) أدركنا كيف أن د. الترابي كان يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية مهما كانت الوسيلة ومهما كان الثمن الذي يدفعه السودانيون من دمائهم وأموالهم وأمنهم.
انفصل الجنوب وأعتقد أن للترابي دورا في ذلك، وبفضل تشجيعه تمرد إقليم دارفور ومات من أبنائه الآلاف ولا نعرف كيف سيكون مستقبله ثم مستقبل السودان بشكل عام، والآن يدعو الترابي لتمرد سريع يصفه بأنه (فريضة عاجلة) ربما ليستعجل قطف الثمرة قبل فوات الأوان!
كان بإمكان السودان أن تكون واحدة من أغنى بلاد العرب لو أن أهلها اتحدوا على حمايتها واستغلال ثرواتها، لكن بعضهم عمل على تفتيتها وإضعافها وإنهاكها اقتصاديا وسياسيا، ود. الترابي واحد من هؤلاء، وكان الأجدر به وبسواه أن يقفوا مع وطنهم في محنته. من حق جميع السودانيين أن يبحثوا عن الأفضل لهم، ومن حقهم أن يغيروا حكومتهم، لكن من واجبهم ومن حق العرب عليهم أن يحافظوا على وحدة وطنهم وتماسك أجزائه ليبقى سودانا واحدا.

رؤى كويتية

aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

انقلاب نواب الفرعيات والجحود

بعض النواب الذين خرجوا من رحم الانتخابات الفرعية التي جرمتها الكتل والتيارات السياسية في مجلس الأمة بمعونة بعض نواب القبائل في مجلس 1996 قاموا بإصدار بيان أعلنوا فيه رفضهم الدخول في أي انتخابات فرعية، رغم مشاركة بعضهم في انتخابات فرعية سابقة، وكان من أسباب رفضهم الحرص على طاعة ولي الأمر، والاستناد على حكم المحكمة الدستورية الذي صدر مؤخرا وأكد دستورية قانون تجريم الانتخابات الفرعية، وأنهم يريدون الدفع بنهج جديد لعدم مخالفة القانون.
هكذا فجأة استيقظ السادة وتذكروا وجوب طاعة ولي الأمر الذي طالبهم مرات عدة خلال لقاءات خاصة وفي العلن بضرورة التهدئة وعدم الذهاب للشارع إلا أنهم عصوا وأبوا، ليتحدثوا اليوم عن احترام أحكام المحكمة الدستورية، بعد أن قالوا بالأمس عن الحكم التفسيري للدستورية إنه غير ملزم، وخالفوه جهارا نهارا وقالوا عن النهج الجديد بضرورة عدم مخالفة القانون وهم وحتى الأمس القريب مازالوا يعتبرون اقتحام مجلس الأمة ليس مخالفا للقانون وإنما هو عمل بطولي معتبر، كما أن الفرعيات مخالفة للقانون من قبل صدور حكم المحكمة الدستورية إلا أنهم خالفوه بأن شاركوا فيها مع سبق الإصرار والترصد ووصل بعضهم للمجلس أكثر من مرة عبرها.
وحقيقة الأمر ان هذا البيان ما كان إلا استهتارا وإهانة للعقل والمنطق السوي وليتهم لم يتجشموا عناء كتابته والتوقيع عليه، بسبب عدم مصداقية أي كلمة فيه، فهم دخلوا في الانتخابات الفرعية عندما اقتضت مصالحهم الذاتية وتوافرت فرص لنجاحهم فيها، واليوم يرفضون الدخول فيها أيضا بسبب مصالحهم الذاتية التي دلت كل المؤشرات على انعدام فرص نجاحهم فيها فأقدموا على هذه الخطوة التي من خلالها يريدون إفشال انتخابات أو تشاوريات قبائلهم وشق صف وتلاحم أبناء القبيلة من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية الضيقة الأنانية.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.
لو كانوا يبحثون عن احترام القانون لتحركوا في مجلس الأمة وخلال السنوات الثلاث الماضية لتعديل أو إلغاء هذا القانون الذي خالف أهم عناصر التشريع السليم وهي العمومية فجاء هذا القانون ليستهدف فئة واحدة من فئات المجتمع وهي القبائل وأبقى على الفرعيات الأخرى التي تنظمها التيارات والكتل السياسية.
يا سادة، قولوا الحقيقة دون موارية ولا لف أو دوران، قولوا اننا قدمنا مصلحتنا الشخصية على مصلحة القبيلة.
وأكثر ما أخشاه أن تكون هذه الضربة القاضية التي ستوجه للقبائل بالتحريض والتنسيق والتخطيط من قبل بعض التيارات والكتل السياسية التي وجهت الضربة الأولى سنة 96 واليوم يبدو أنهم قرروا توجيه الضربة القاضية لهذه القبائل ولكن المحزن بل والمبكي هو أن تكون الضربة الأولى والثانية تتم بأيدي أبناء القبائل أنفسهم بعد أن رفعتهم قبائلهم وأعزتهم، فسبحان المطلع البصير الذي يغير ولا يتغير.. وسبحانه الذي خلق في قلوب البعض كل هذا الجحود والنكران والأنانية.

نوافذ

nasser@behbehani.info
د. ناصر بهبهاني

غرف إلكترونية مغلقة للانتخابات!

المشهد الانتخابي عندنا يتكرر بحذافيره في كل مرة يحصل فيها انتخابات لمجلس الأمة. ولكن مع ذلك لا نريد أن نستبق الأمور، وإن كنت أظن أن الأخطاء نفسها سوف تتكرر، فرغم وجود القوانين الرادعة، إلا أن التجاوزات والمخالفات تبقى قائمة، والسبب أن المسألة تتعلق بأخلاقيات العمل الديموقراطي، لأن ما يحدث في الغرف المغلقة لا تراه إلا عين الضمير.
والغرف المغلقة، باتت رديفة للعمل السياسي في الكويت، وفي الانتخابات تحديدا، يحصل ان تكون هناك غرف مغلقة لها أغراض عديدة، بعضها يتعلق بالانتخابات الفرعية، وأخرى بشراء الأصوات، وثالثة بعقد تحالفات بقرارات أشبه بمشروع أزمة مؤجلة ستنفجر في وقت لاحق.
وحسب ما يلوح في الأفق، يبدو أن هذه الغرف الالكترونية، قد بدأت فعلا بالتشكل منذ اللحظة الأولى التي لاحت في الأفق بوادر حل مجلس الأمة. وما يحدث في هذه الغرف، هو تحايل غير مشروع على القوانين، واستخدام غير لائق لوسائل التكنولوجيا الحديثة، والذي يؤدي إلى حرمان أصحاب الكفاءات الذين لا يؤمنون بهيمنة العقل الجماعي سواء القبلي أو الطائفي أو العائلي على الفرد ولا يصلون على أضواء البرلمان، عبر أنفاق الأسلاك الالكترونية المعتمة.
اللحظات الأخيرة.
ولأن هذا الأسلوب التقليدي في إنشاء الغرف المغلقة أصبح مكشوفا، فإن هناك اليوم من لم تعجزه الحيلة، فأصبح يستخدم البديل الالكتروني، حيث يتردد أن بعض برامج التواصل الاجتماعي وعلى «الوتساب» خصوصا ان هذه الطريقة لا يمكن ضبطها قانونيا في الوقت الحالي على الأقل هذه الغرف المغلقة هي أول خطوة في مرحلة التأزيم التي تحصل بعد انعقاد دورات مجلس الأمة. لأن الذي يحصل فيها هو «ترتيب ظلامي» لا ينسجم وروح الديموقراطية الحقيقية، بل في هذه الغرف يتم طعن الديموقراطية في الظهر، والتآمر عليها، ثم الخروج منها

أثير الكلمة

rhletngah@hotmail.com
ناصر حمد الخالدي

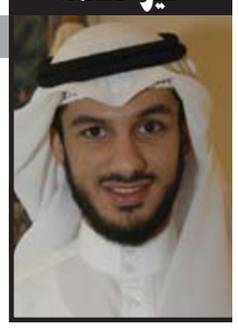

هل الإضراب هو الحل؟

هناك أكثر من رأي فيما يخص الإضراب فهناك من يقول إن موظفي الدولة أخذوا كل حقوقهم وان كوادرهم التي يطالبون بها لا يستحقونها لأنهم لا يحققون في أعمالهم أي إنجاز يذكر وهذا الرأي أعتقد أنه غير منصف.
أما الرأي الآخر فهو أن موظفي الدولة لم يأخذوا حقوقهم كاملة وأنهم يعانون أكبر معاناة فلا بيئة تساعد على العمل ولا عدل في المناصب ولا إنصاف في الحوافز والمكافآت وبالتالي ليس هناك حل إلا الإضراب.
على أية حال كل دولة تسعى للتنمية والتطوير تجدها تهتم بالعنصر البشري من خلال توفير البيئة المناسبة للعمل وأخذ مطالبه بعين الاعتبار وبهذا يمكن تفادي كل المشاكل ومن بينها الإضراب الذي لا شك بأنه يضر بالبلاد ويعطل مصالح البلاد خصوصا أن ثقافة الإضراب التي نعرفها لا تعرف ساعة محددة بل للأسف الشديد تستمر ليوم كامل وبالتالي تتعطل المصالح وتشتد الأزمة.
كل قطاع من قطاعات الدولة يشتكي العاملون فيه من سوء التقدير وأنهم بحاجة إلى كادر أسوة بغيرهم وهكذا أصبح الكل يشتكي ووجد البعض أن الحل لن يكون إلا بالإضراب فاحتشدت الحشود وتجمعت الجموع لنجد أنفسنا أمام مرحلة جديدة (لن تأخذ حقك إلا بالإضراب) وهذا الشعار لا يتناسب ومستقبل دولة تريد الوصول إلى التنمية الحقيقية.
لقد كان يجدر بحكومتنا أن تلتفت لمطالب موظفيها وأن تحقق العدالة الوظيفية في كوادرها التي أشعلت شرارة الإضراب وأن تواجه ذلك بالحكمة وتحقيق العدالة فالإضراب ليس حلا لأنه يفتح أبوابا أخرى لمطالب لا نعلمها وبالتالي يدخل البلد في فوضى عارمة لا ندري كيف الخروج منها إن لم تتدخل الحكومة.
كنت قبل أيام في زيارة للشيخ سلمان الحمود الصباح الذي تولى منصب وكيل الإعلام ليخوض تجربة جديدة في وقت يتطلب مزيد جهد وكثير عمل، ونثق برؤية بوصباح الإيجابية وحرصه على العمل دون التأثر بالأحداث السياسية، وأعتقد أن هذا هو الصواب الذي يفترض أن يلتزم به كل مسؤول في الدولة.

مبدئيات

amam_14@yahoo.com
د. خديجة المحميد

حينما تتعارض السياسة مع الأخلاق

قرار حل برلمان 2009 وضع المواطنين أمام استحقاقات مبدئية وعملية متميزة عما سبقها لاختيار ممثليهم في مجلس الأمة القادم، خصوصا أنه قد أتى على أثر ممارسات سياسية متصاعدة شخصها سمو الأمير بأنها أربكت الساحة المحلية إرباكا هدد المصالح العليا للبلاد وأوقف عجلة التنمية والإنجاز فيها.
لقد كان لمشهد الحراك السياسي المتشنج الذي لازم المجلس السابق في فترته الأخيرة، والأساليب التي انتهجتها بعض فصائل المعارضة لنهج الحكومة المنحلة الأثر الكبير في صقل وعي الناخبين الذي صدموا بممارسات خارجة عن أطر القوانين وآداب الاختلاف.
والأنكى من ذلك كله موضوع الإيداعات المليونية والرشوة السياسية التي لم يسلم منها من النواب في ضبابية الإشاعات لا المتهم ولا المتهم حتى بات من الصعب على المواطن التمييز بينهم، وأصبح الشك يخيم في ذهنه تجاههم جميعا، هذا لأن المستند الذي اعتمد في تثبيت الاتهام على الآخر ليس حكم القضاء العادل، بل الخصومة السياسية العنيفة والشك وسوء الظن وعزم التشهير حتى لو كان ذلك متعارضا مع الشريعة الإسلامية التي ترفض وتحرم هتك حرمات الناس وفضح خصوصياتهم الشخصية!
والأغرب من ذلك أن يأتي العذر والتبرير لهذه الممارسات الشاذة في مجتمعنا أنها من لوازم العمل السياسي، وتزداد هذه الغرابة أن يقدم مثل هذا العذر ممن عرف عنهم التزامهم بالشريعة!
للأسف أن بعض ساستنا من النواب السابقين وغيرهم قد غرقوا في الروح الانتهازية النفعية فاتبعوا منهجية الغاية تبرر الوسيلة وغفلوا عن تناقضاتهم بين أقوالهم وأفعالهم ومواقفهم وأنهم أصبحوا يكيلون بمكيالين تجاه الأشخاص والقضايا، ويقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما يعيبونه على غيرهم.
إن النائب ممثل الأمة أي انه وكيلها في السعي لتحقيق مصالحها لا مصالحه الشخصية، والذي من شأنه هذه المهمة لابد أن يتمتع بمؤهلات حمل هذه الأمانة الكبيرة من الصدق والنزاهة والصبر والتضحية، ففي شريعتنا الإسلامية الغراء من ينتدب لسياسة مصالح الأمة ينبغي أن يتمتع بهذه الأخلاقيات العالية إلى جانب البصيرة والحنكة السياسة، إذ إن جوهر السياسة في الإسلام هو الرعاية لمصالح الوطن والمواطنين وتقديمها على منافع الذات، وخلاف ذلك خيانة للأمانة لا يقبلها الخالق ولا يرضى بها المخلوق، فالسياسة بلا أخلاق شر مستطير.
وأخيرا أحسب أن التجربة السياسية العصيبة التي مررنا بها مؤخرا قد خلقت لدينا وعيا جديدا في معايير تقييم المبادرين للترشح لمجلس 2012م، يتخطى وعودهم إلى تفحص سيرتهم الذاتية وتقييم تجاربهم وعطاءاتهم السياسية والاجتماعية في الساحة العامة.